

وضع الأمريكيون العديد من النظريات الإستراتيجية والمخططات بالاستفادة من التجارب الماضية للدول الاستعمارية الكبرى نظرياتهم لبناء نظام دولي يتصدرونه من خلال أداء دورهم كقائد عالمي، هذا النظام العالمي قامت أركانه على امتلاك القوة وبناء تحالفات متينه ودمجها ضمن نظام اقتصادي مفتوح.

وبناء على قراءة الأحداث العالمية الماضية وتطوراتها فيما خص الدول الكبرى السابقة من حيث صعودها وتراجعها أو انهيارها صمم المنظرون وصانعو السياسة مجموعة من المبادئ الاستراتيجية كي لا تقع الولايات المتحدة في ما أسموه الهوة الاستراتيجية التي وقعت فيها تلك الدول فكان المبدأ الأساسي **مواجهة التهديد بعيداً عن الوطن**، وما ساعد الأمريكيين على تطوير مفاهيمهم الإستراتيجية، ونظرياتهم كان الموقع الجغرافي البحري البعيد عن مصادر التهديد القارية الناشئة والمستجدة وصعوبة غزوها من قبل أي قوة عظمى، وبناءً على ذلك ولتعزيز الموقع المحمي لها ظهرت عقيدة مونرو القائمة على عدم تواجد أي قوة عظمى في النصف الغربي للكرة الأرضية، وكما عبّر جان جول جوسراند، السفير الفرنسي لدى الولايات المتحدة من عام 1902 إلى عام 1924، ذات يوم: "في الشمال، لديها جار ضعيف، وفي الجنوب جار ضعيف آخر، وفي الشرق، الأسماك، وفي الغرب الأسماك". وعلاوة على ذلك تتمتع الولايات المتحدة بوفرة من الأراضي والموارد الطبيعية وكتلة سكانية كبيرة، ومنتجة ما مكنها من تطوير أكبر اقتصاد في العالم وجيش كبير بقدرات ضخمة، وتمتلك آلاف الأسلحة النووية الأمر الذي يجعل الهجوم على الوطن الأميركي أقل احتمالاً.

بعد ذلك ركز المخططون الإستراتيجيون الأمريكيون على ثلاث مناطق في العالم تقع ضمن (الكتلة الأرضية الأوراسية بحسب تعبير سبيكمان) التي تعتبر مصدراً للتهديد ووضعوا خططاً لكيفية التعامل معها واحتواء قواها.

في الحربين العالميتين الأولى والثانية خاضت الولايات المتحدة حروبها في أوروبا وآسيا ضد القوى الإقليمية المهيمنة (ألمانيا – اليابان) تحت عنوان إعادة "التوازن"، وعملت الولايات المتحدة على تطبيق الاستراتيجيات المختلفة من نظرية التوازن الخارجي خلال الحربين العالميتين ثم

نظريات الاحتواء في مرحلة الحرب الباردة وإلى العصر الحالي حيث تراجع استراتيجياتها المتعلقة بكيفية التعامل مع القوى الصاعدة في العالم والتي لديها القدرة على الهيمنة الإقليمية المتمثلة بالصين وروسيا والجمهورية الإسلامية، ومن الطبيعي أن تنظيم الأساليب الإستراتيجية وتطبيقها ليست مسألة نظرية بحتة أو قواعد صلبة ثابتة إنما تواكب العديد من المتغيرات التي تتناسب حالياً مع المنافسة القائمة مع القوى الصاعدة والتي لا تشكل تهديداً مباشراً (للوطن الأمريكي) إنما تهديداً مباشراً للهيمنة الأمريكية.

تحدث صانعو السياسة والمنظرين الأمريكيين عن مجموعة من التهديدات التي قد يتعرض لها الوطن الأمريكي لخصها ريتشارد هوكر في كتابه (charting-a-course) الصادر عام 2016

بـ :

- استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الوطن. (هجوم مباشر على الأراضي الأمريكية)
- الاضطراب الاقتصادي من الخارج. (ناتج عن خلل في حركة التجارة العالمية وأمن المسارات البحرية)
- صعود منافس معادٍ.
- التحديات المباشرة للحلفاء الرئيسيين.

لمواجهة هذه التهديدات الأساسية كان لا بد للولايات المتحدة من إعداد البنيان الإستراتيجي النظري والعملي الثابت والمتغير لتبقى متفوقة ضمن مضمار السباق العالمي قدر المستطاع، وقد حددت في رسم البنيان الاستراتيجي مجموعة من الأطر النظرية التي تعتبرها مهمة لاستباق الأحداث المتغيرة رُبطت بالمزايا الإستراتيجية التالية:

- 1- موقع جغرافي ملائم يوفر عمق استراتيجي.
- 2- مجموعة من الحلفاء والشركاء الأمنيين تمنح الولايات المتحدة ميزة موضعية كبيره تمكنها من إقامة دفاعات بعيدة عن شواطئها.

3- مجموعة كبيرة من القدرات العسكرية والخبرة غير المسبوقة الناتجة عن مجموعة واسعة من العمليات.

4- قدرة ديمغرافية كبيرة لتجنيد المقاتلين.

5- قاعدة صناعية هائلة مع إمكانية الوصول الى الكثير من الموارد الإستراتيجية.

6- أكبر اقتصاديات العالم، وأكثرها ديناميكية.

نشرت ورقة بعنوان "خيارات توضيحية للدفاع الوطني في ظل ميزانية دفاعية أصغر" في أكتوبر 2021 على موقع مكتب الميزانية في الكونجرس جاء فيها:

"لقد طلب من مكتب الميزانية في الكونجرس دراسة التأثيرات المترتبة على القوات الأمريكية من ميزانية دفاعية أصغر بكثير. ولأن القوات يمكن تقليصها بطرق عديدة اعتمادًا على الاستراتيجية العسكرية المتبعة، فقد أنشأ مكتب الميزانية في الكونجرس ثلاث خيارات واسعة لتوضيح مجموعة الاستراتيجيات التي يمكن للولايات المتحدة أن تنتهجها في ظل ميزانية سيتم خفضها تدريجيًا بمقدار 1 تريليون دولار، أو 14٪، بين عامي 2022 و 2031.

يحتفظ الخيار الأول باستراتيجية الأمن القومي لعام 2017 "الردع بالمنع"، والتي تعتمد بشكل كبير على القوات القتالية الأمريكية لردع العدوان العسكري ضد الحلفاء من خلال منع أو تحويل اتجاه المكاسب العسكرية في الصراعات الإقليمية. سيتم تقليص حجم القوات الأمريكية بما يتناسب مع الميزانية الأصغر، مع الاحتفاظ بنفس توازن القدرات.

الخيار الثاني من شأنه أن يحول التركيز من الردع بالمنع إلى الردع من خلال العقاب، وهي استراتيجية مماثلة لنهج الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. إما الخيار الثالث يركز على الحفاظ على حرية الملاحة في البحر والجو والفضاء في مختلف أنحاء العالم والتي تتمتع بها الولايات المتحدة حالياً. وهو يتجنب استخدام قوات برية كبيرة للاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها في الصراعات الإقليمية لصالح الاشتباك مع الأعداء في نطاقات المواجهة.

ورغم أن الخيارين الثاني والثالث يتطلبان نفس القدر من التمويل الذي يتطلبه الخيار الأول، فإنهما من شأنهما أن يؤديا إلى هياكل قوة مختلفة وتخصيصات ميزانية مختلفة بين الخدمات العسكرية.¹

وبالتالي فإن كل ما تريد الولايات المتحدة تنفيذه والقيام به مرتبط باستراتيجيتها الكبرى وكيفية مواجهة أعدائها أو مصادر التهديد الناشئة وتحت هذا العنوان بُنيت مجموعة من النظريات المختلفة والمتشابهة والمتشابكة نتيجة للتجارب التي مرت بها والتحديات التي تواجهها ضمن صراع فكري ونظري بين الدارسين والمخططين والمنظرين.

نماذج من الإستراتيجيات الأمريكية العامة:

إن الاستراتيجية الشاملة هي عبارة عن تشخيص يحدد التحديات الرئيسية التي تواجه أمن الولايات المتحدة وخصائصها. وكما يعبر الدبلوماسي الأمريكي تشارلز هيل فإن "المبدأ الأول للاستراتيجية الشاملة هو أن المرء لا بد وأن يفهم ما يجري في العالم. والسؤال "ما الذي يحدث؟" هو أكثر من مجرد تحية مرحة".

الموازنة الخارجية (offshore balancing):

وهي في الأصل ذات منشأ بريطاني باعتبار بريطانيا قوة بحرية وعبر عنها اللورد بولنجبروك عام 1743 بالقول: ينبغي علينا أن نقلل عدد الاشتباكات على القارة، ولا ندخل أبداً في حرب برية، إلا إذا كان ثقل بريطانيا وحده يستطيع أن يمنع قلب موازين القوة"، ويلخصها الأمريكي جون ميرشايمر بأنه على الولايات المتحدة أن تبني قوات عسكرية للقتال في تلك المناطق الثلاث (أوروبا – شرق آسيا – غرب آسيا) ولكن لا تذهب إلى هناك إلا إذا كان هناك دولة واحدة في المنطقة تهدد بالسيطرة عليها لتصبح قوة مهيمنة إقليمية، وفي غير هذه الحالة تبقى في الخارج.

¹ <https://www.cbo.gov/publication/57128>

مع استراتيجية التوازن الخارجي سوف تعمل الولايات المتحدة على موازنة موقفها العسكري وفقاً لتوزيع القوة في المناطق الرئيسية الثلاث، وإذا لم يكن هناك احتمال لظهور أو صعود قوة مهيمنة إقليمياً فلن يكون هناك سبب لنشر القوات ، ولأن اكتساب أي دولة للقدرة على الهيمنة الإقليمية فإن الولايات المتحدة سوف ترى ذلك قادماً وسيكون لديها الوقت للتغيير القادم وقد لخصتها مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية في عهد كلينتون بعبارة: "نقف أطول، ونرى أبعد" .

وفي هذه الحالة ينبغي للولايات المتحدة أن تلجأ إلى حلفائها كخط دفاع أول (الذين يتوجب عليهم القيام بالعمل الشاق)، والقيام بمهمة الحفاظ على توازن القوة في محيطهم، ورغم أن الولايات المتحدة قد تقدم المساعدة لحلفائها، وتتعهد بدعمهم إذا كانوا في خطر هيمنة قوة إقليمية عليهم، فإنه ينبغي لها أن تمتنع عن نشر أعداد كبيرة من القوات الأميركية في الخارج، وقد يكون من المنطقي في بعض الأحيان الاحتفاظ بأصول معينة في الخارج، مثل الوحدات العسكرية الصغيرة، أو مرافق جمع المعلومات الاستخباراتية، أو المعدات المعدة مسبقاً، ولكن بشكل عام يجب على الولايات المتحدة أن تمرر المسؤولية إلى القوى الإقليمية، لأن لديها مصلحة أكبر بكثير في منع أي دولة من الهيمنة عليها.

ولكن إذا لم تتمكن هذه القوى من احتواء قوة مهيمنة محتملة بمفردها، فيجب على الولايات المتحدة أن تساعد في إنجاز المهمة، ونشر ما يكفي من القوة النارية في المنطقة لتحويل الميزان لصالحها في بعض الأحيان قد يعني هذا إرسال قوات قبل اندلاع الحرب.

المشاركة الانتقائية: selective engagement

إن المشاركة الانتقائية هي استراتيجية تقع بين التفوق والعزلة، ونظراً لتطور حالة التعددية القطبية والهشاشة المالية الأميركية. فيقول عنها تيد كاربنتر من معهد كاتو: "إن الانتقائية ليست مجرد خيار عندما يتعلق الأمر بالشروع في التدخلات العسكرية بل إنها ضرورية لقوة عظمى ترغب في الحفاظ على إفلاسها الاستراتيجي، وإلا فإن الإفراط في التوسع والإرهاق الوطني يصبحان من المخاطر المتزايدة، ويتعين على الولايات المتحدة أن تمتنع عن استخدام القوة العسكرية في الحملات التي لا تتعامل بشكل مباشر مع المصالح الأميركية. إذا كان الشعور بالسخط الأخلاقي

بدلاً من التقييم المحسوب للمصلحة الوطنية يحكم السياسة الخارجية الأميركية فسوف تتورط الولايات المتحدة في صراعات أكثر غموضاً حيث لا يكون هناك سوى القليل من المصالح الأميركية الملموسة على المحك".

من منظور أوسع، منذ أواخر الثمانينيات، ظهرت أربعة معايير لتحديد المشاركة الانتقائية لأميركا في الخارج:

1- هل هناك متطلبات أخلاقية أو احتياجات استراتيجية كافية تتطلب حماية المصلحة الوطنية؟

2- ما هي التكاليف في الأرواح الأميركية وهل سيكون الانخراط المادي الأميركي لفترة محدودة من الزمن؟

3- هل هناك حلفاء محتملون في أماكن أخرى، وخاصة في منطقة الانخراط المحتمل، والذين من شأنهم أن يشكلوا تحالفاً عملاً مع واشنطن لتقاسم الأعباء البشرية والمالية والجسدية؟

4- هل هناك استراتيجية خروج قابلة للتطبيق من المنطقة من شأنها أن تجعل البيئة السياسية المحلية أكثر استقراراً مما كانت عليه قبل الانخراط؟ هل يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجية بناء أو تجديد أو توسيع العلاقات الاستراتيجية الثنائية للولايات المتحدة مع شركاء التحالف؟

في يوليو/تموز 2001، عرّف ريتشارد هاس، رئيس هيئة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية في عهد بوش، المشاركة الانتقائية بأنها "تعددية الأطراف حسب الطلب"

الواقعية الهجومية: offensive realism

الواقعية الهجومية هي نظرية تفسيرية، وليست بالضرورة استراتيجية رسمية معتمدة في كل حالة فالسياسة الخارجية الأميركية تتأثر بالعديد من العوامل، بما في ذلك القيم الديمقراطية،

الضغوط السياسية، والاعتبارات الاقتصادية، غالبًا ما تكون السياسات العسكرية الأمريكية مزيجًا من الواقعية الدفاعية والهجومية، مع التركيز على تحقيق مصالحها العالمية.

يتخلص المبدأ الأساسي للواقعية الهجومية التي نظر لها جون ميرشايمر بأن تسعى الدول لزيادة قوتها النسبية، وتقليص قوة منافسيها ثم التدخل المباشر دون تمرير المسؤولية للحلفاء.

وقد استند ميرشايمر في نظريته إلى خمس افتراضات أساسية:

أ - النظام الدولي فوضوي (لا توجد سلطة فوق الدول للتحكيم في صراعاتها).

ب - كل الدول لديها بعض القدرات العسكرية (مهما كانت محدودة).

ج - لا تستطيع الدول أبدًا التأكد بشكل كامل من نوايا الدول الأخرى.

د - الدول تقدر البقاء فوق كل شيء آخر.

ه - الدول هي جهات فاعلة عقلانية تسعى إلى تعزيز مصالحها الخاصة.

ووفقاً لميرشايمر فإن هذه الظروف "تخلق حوافز قوية للدول للتصرف بعدوانية تجاه بعضها البعض". ولأن الدول لا تستطيع أن تعرف على وجه اليقين النوايا الحالية أو المستقبلية للدول الأخرى، فقد خلص إلى أنه من المنطقي بالنسبة لها أن تحاول استباق الأعمال العدوانية المحتملة من خلال زيادة قوتها العسكرية وتبني موقف حازم كلما كانت مصالحها الأمنية الأساسية على المحك.

وكانت الحروب الأخير التي شنتها الولايات المتحدة خاصة على أفغانستان، والعراق تجسيد لمفهوم الواقعية الهجومية.

الأمن التعاوني المتقدم: Forward Cooperative Security

هذا النموذج يتحدث عنه فرانسيس هوفمان ضمن كتاب charting a course في فصل السياسة والاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة، وهي استراتيجية ذات طابع عسكري كأسلوب عمل وليست نظرية عامة، وكما يوحي اسمها، تعمل هذه الاستراتيجية مع الحلفاء والشركاء للاستفادة من الإجراءات التعاونية والوقائية لمنع الصراعات قبل وقوعها، وتؤكد هذه الاستراتيجية على القوة البحرية المنشورة كوجود أمامي لتوليد ودعم الإجراءات الوقائية وتعزيز الشراكات الحقيقية، وتستغل هذه الاستراتيجية السيطرة على الموارد المشتركة لتوليد ودعم حرية العمل للحلفاء والشركاء، وتعمل القوات البحرية للسيطرة على الموارد المشتركة العالمية ونقاط الاختناق الدولية الحرجة وروابط التجارة، ونظرًا لتركيزها على القوة البحرية فإن البحرية الأكبر حجمًا ستكون العنصر الرئيسي في هذه الاستراتيجية، لذا فإن كل من القوة البحرية السطحية وقوة الغواصات الهجومية ستكون الأداة الرئيسية للردع الإقليمي بما في ذلك قوة سطحية قوية قادرة على الدفاع ضد الصواريخ الباليستية.

وتتضمن تداعيات تصميم القوة لهذه الاستراتيجية ما يلي:

- إعطاء الأولوية للأصول البحرية لتوليد حرية العمل الاستراتيجية والعملية في المناطق ذات الأولوية والقدرة على استغلال الموارد العالمية المشتركة لتحويل الموارد بمرونة.
- استغلال المنافسة في الحرب تحت الماء من خلال زيادة قوة الغواصات الهجومية.
- إعطاء الأولوية لمنصات إسقاط القوة البحرية والجوية بعيدة المدى لتوليد واستدامة الوصول إلى المناطق الحرجة ونقاط الاشتعال، وستؤكد الأصول القائمة على حاملات الطائرات على الأنظمة غير المأهولة بعيدة المدى.
- الحفاظ على وضع الاستجابة للأزمات المتنقلة (وحدات المشاة البحرية أو المحمولة جواً) واستغلال حرية المناورة والعمل حيثما دعت الحاجة.
- الحفاظ على قدرة الحركة الاستراتيجية لإسقاط قوة حاسمة للأسلحة المشتركة من الولايات المتحدة القارية.

قد يُنظر إلى هذا الخيار باعتباره استراتيجية "المنع/الانتصار من خلال زيادة القوات"، وتركز هذه الاستراتيجية على ضمان الوصول إلى المناطق الرئيسية والحفاظ على الموارد المشتركة العالمية، ويولد هذا الخيار الردع والطمأنينة من خلال النشر الروتيني لأصول إسقاط القوة البحرية الموثوقة ومن خلال زيادة القدرة على الحرب تحت الماء مع قدرات القصف الإضافية، وبدلاً من تحديد الحجم لخوض الحروب فإن هذه الاستراتيجية أكثر وقائية ولكنها لا تزال تحتفظ بقدرة حربية بحرية واحدة قوية وحديثة، وهي توفر المزيد من المرونة في وضع القوات في المناطق حيث قد تكون القوات البرية ضعيفة سياسياً أو عسكرياً، ولكن قد يُنظر إلى القوات البرية المخفضة على أنها أقل مصداقية من حيث الالتزام والردع.

الفصل الثاني:

المسارح العالمية الثلاث: (استراتيجية العمل الأمريكي)

بعد أن حددت الولايات المتحدة مصادر ومناطق التهديد العالمية، والموجودة بشكل أساسي ضمن الكتلة الأوراسية، وظهرت الآن بما تسميه القوى التعديلية التي لها القدرة على فرض هيمنتها الإقليمية، ولها سعي نحو تواجد وتأثير أكبر وأكثر على الساحة العالمية (الصين وروسيا والجمهورية الإسلامية) ومع الاختلاف النوعي بين طبيعة هذه القوى من حيث التموضع الجيوسياسي كان للولايات المتحدة طرق تعامل محددة مسبقاً مع هذه القوى، وتتفاعل هذه الطرق بحسب المتغيرات والتطورات الجيوسياسية، ولأن التواجد العسكري الأمريكي في المناطق المحيطة بأوراسيا كان موزعاً بحسب أولويات التهديد عند الولايات المتحدة وبما أنها بالأساس قوة بحرية فلديها القدرة العملية على نقل القوات وتحويلها من بقعة انتشار الى أخرى بسرعة وعلى هذا الأساس وضع مفهوم " إعادة تأسيس قوة الفوز في حربين حديثتين".

وعن الإستراتيجية الأمريكية يقول اندرو كريبينيفيتش²: "إن السياسة والاستراتيجية الدفاعية الأمريكية لا بد وأن تأخذ في الحسبان العديد من العوامل وأن تتضمن العديد من العناصر المتنافسة، ولا بد وأن تتضمن المصالح المحددة للأمة، والواقع الجغرافي والأمن الإقليمي، والاستراتيجية الكبرى الشاملة، وبنية التحالف، وخطط الحرب والعقيدة القائمة، وعلى نفس القدر من الأهمية لا بد وأن تأخذ استراتيجيتنا في الحسبان التحديات المحتملة التي تواجه المصالح الأمريكية، فضلاً عن الفرص التي توفرها الاتجاهات التكنولوجية المتطورة باستمرار، وأخيراً لا بد وأن يكون صناع القرار على دراية بالتخطيط الاستراتيجي"

وقد أكد نهج إدارة جورج دبليو بوش، الذي أطلق عليه "استراتيجية 4-2-1"، على الردع المتقدم في أربع مناطق محددة: أوروبا، والشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، وشمال شرق آسيا، وشرق آسيا. وقد حدد هذا الإطار القوة المطلوبة لتكون قادرة على "هزيمة" خصمين مختلفين بسرعة ولكن "الفوز بشكل حاسم" في أحد هذه الصراعات، وتضمن الفوز "بشكل حاسم" القدرة على فرض تغيير النظام بدلاً من مجرد هزيمة جيش الخصم.

وضمن المراجعة الأمريكية لخطط وأساليب العمل ضد القوى الصاعدة فقد أشار رئيس هيئة الأركان السابق الجنرال مارتن ديمبسي في تقييمه للمخاطر في إحدى المراجعات الدفاعية³ الى أنه يجب الاستعداد لمعارك تقليدية أكثر صعوبة، وقد عزز رئيس هيئة الأركان المشتركة في نفس التقييم أنه "من المرجح أن نواجه حملات مطولة أكثر من الصراعات التي يتم حلها بسرعة، وإن السيطرة على التصعيد أصبحت أكثر صعوبة وأكثر أهمية"، عام 2017 خلص تقرير "الجيش من أجل المستقبل" الى أنه بموجب افتراضات التخطيط التي وجهها البنتاغون فإن

² *الدكتور أندرو إف. كريبينيفيتش الابن هو زميل أول في معهد هدسون، و زميل أول مساعد في مركز الأمن الأمريكي الجديد، ورئيس شركة سولاريوم إل إل سي الاستشارية. في عام 1995 أسس مركز التقييمات الاستراتيجية والميزانية، والذي قاده لمدة 21 عامًا. سبق خدمته في مركز دراسات الاستراتيجية والميزانية مسيرة مهنية لمدة 21 عامًا في الجيش الأمريكي.

³ See the Chairman's risk assessment in the 2014 Quadrennial Defense Review, 60-65.-

"الجيش ليس بالشكل ولا بالحجم ولا بالشكل المناسب لإجراء أي نوع من المهام الواسعة النطاق، وطويلة الأمد مع مخاطر مقبولة⁴ وهذا ما أكدتها تحليلات أخرى أجرتها مؤسسة راند⁵.

المشهد الأمريكي الحالي في مواجهة القوى الصاعدة على المسارح الثلاث:

"إن العوامل البنيوية التي تضع أسس الحرب أكثر أهمية من الشرارات التي تؤدي إلى الحرب، كما يقول ثوسيديديس".

كما يبدو لدى الأمريكي من خلال نظرته إلى مناطق التهديد أنّ الصراع العسكري قد ارتقى لمستوى أعلى مما كان عليه من الجمود أو الصراع المنخفض الوتيرة خلال العقود الماضية، وأصبح المشهد يتجه نحو توسع هذا الصراع نحو حرب إقليمية تهدد هيمنته بشكل أولي قد أصبحت أكثر جدية.

وفي فقرة تخطيط القوة ضمن ورقة الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الصادرة عام 2022 تحدثت عن القوة المستقبلية للجيش وكيفية العمل لدعم الردع والانتصار في الصراع: "إن دعم وتعزيز الردع يتطلب من الوزارة تصميم وتطوير وإدارة جيش أميركي جدير بالثقة في القتال ومناسب لتعزيز أولوياتنا الدفاعية العليا. وسوف يدمج برنامج تطوير وتصميم القوات في الوزارة المفاهيم التشغيلية الجديدة مع سمات القوة المطلوبة لتعزيز ودعم الردع والانتصار في الصراع إذا لزم الأمر. وسوف تعطي الوزارة الأولوية لقوة مستقبلية ذات قدرة:

قتاكة: تمتلك قدرات هجومية - ضد الإجراءات الدفاعية لمناطق منع الوصول ومنع الدخول

(AD/A2) - والتي يمكنها اختراق دفاعات الخصم عن بعد.

مستدامة: توفر بشكل آمن وفعال الخدمات اللوجستية والدعم لمواصلة العمليات في بيئة متنازع عليها ومتدهورة، على الرغم من تعطيل الخصم.

4 The Army for the Future (Arlington, VA: National Commission on the Future of the Army, 2016), 52.

5 Timothy M. Bonds, Michael Johnson, and Paul S. Steinberg, Limiting Regret: Building the Army We Will Need (Santa Monica, CA: RAND, 2015).

مرنة: تحافظ على ميزة المعلومات واتخاذ القرار، وتحافظ على أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات، وتضمن عمليات الكشف والاستهداف الحرجة.

قابلة للبقاء: تستمر في توليد القوة القتالية لدعم قدرات الضربات وتمكين الخدمات اللوجستية والدعم، على الرغم من هجمات الخصم.

رشيقة وقادرة على الاستجابة: تحشد القوات بسرعة، وتولد القوة القتالية، وتوفر الخدمات اللوجستية والدعم المستدام، حتى في ظل المزايا الإقليمية المعادية وتأثيرات تغير المناخ".

المسرح الأول: أوروبا (اختراق)



مركزية الصراع تقع الآن في أوكرانيا، وإن كانت روسيا قد بادرت بشن ما أسمته "العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا" إلا أن الحراك الأمريكي - الأطلسي في الفترة السابقة للحرب كان عبارة عن محاولة اختراق أمريكية لروسيا وأمنها القومي، وهذا ناتج عن الرؤية الأمريكية

للموضع الروسي الجديد مع بداية الألفية الحالية وإعادة تكوين نفسها كقوة عظمى بدأت تؤسس لهيمنة إقليمية على محيطها الحيوي.

الى اليوم لا زالت الولايات المتحدة تمارس استراتيجيتها المعهودة في أوروبا (الموازنة الخارجية) بدعم حلفائها وشركائها في أوروبا لمواجهة ما يمكن أن يحدث من خلل في موازنة القوة مع روسيا بدون تدخل مباشر أو وجود قوات أمريكية على الأرض، إنما ما تعتمد عليه بشكل أساسي القوات الأوكرانية كجيش مقاتل يليه الجيوش الأوروبية التي يتحدث قادتتها من فترة إلى فترة إمكانية دخولها على الأرض الأوكرانية كقوات مقاتلة أما الولايات المتحدة فدورها الأساسي هو الإمداد العسكري والاقتصادي والاستخباراتي لتحقيق الاستراتيجية الأساسية التي تتناسب مع المقدرة الروسية وهي بالدرجة الأولى استنزاف روسيا عسكريا واقتصاديا، ومنع الانتصار العسكري الروسي بممارسة كافة الضغوط الاقتصادية والسياسية لمحاولة كبح حركة قواتها العسكرية داخل الأراضي الأوكرانية، مع انتشار خلفي تم تعزيزه بشكل كبير منذ 2022 ، وهو ما يشكل عامل التهديد العسكري الأمريكي الغير مباشر إنما يشير الى جهوزية أمريكية للتدخل في حال حدوث أي متغير طارئ على أرض المعركة.

وبحسب وزارة الدفاع الأمريكية⁶ فقد نشرت أو أرسلت أكثر من 20 ألف جندي إضافي إلى أوروبا استجابة لأزمة أوكرانيا، مضافة قدرات جوية وبرية وبحرية وسيبرانية وفضائية إضافية، ليصل إجمالي عدد أفراد الخدمة الحاليين إلى أكثر من 100 ألف فرد في جميع أنحاء أوروبا، وشمل ذلك توسيع مجموعة حاملة الطائرات، ونشر أسراب مقاتلة إضافية وطائرات نقل وتزويد، ونشر مجموعة استعداد برمائي وقوة مشاة بحرية استكشافية، وأضافت وزارة الدفاع مقرًا للفيلق ومقر فرقة وفريق لواء المشاة القتالي وفريق لواء المدرعات القتالي وكتيبة نظام الصواريخ المدفعية عالية الحركة وممكنات متعددة لمركز القيادة الأمامية للفيلق الحالي ومقر الفرقة وثلاث فرق قتالية متمركزة بالفعل في أوروبا أو منتشرة فيها.

6* FACT SHEET - U.S. Defense Contributions to Europe June 29, 2022

بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الصراع الأوروبية(أوكرانيا) كان للوجود الأمريكي الخلفي دور كبير في موازنة القوة الروسية وقد أدى الإمداد العسكري، والمعلومات الاستخبارية والمشورة العسكرية، يضاف إليها الدعم الاقتصادي الذي أدى إلى صمود كييف كل هذه الفترة، كما كان لهذه الإستراتيجية دور كبير في تقليص العملية العسكرية الروسية جغرافياً.

مفاصل التدخل الأمريكي المباشر وغير المباشر نسبةً لحالات التهديد:

يسوق الأمريكي بأن التهديد الروسي التالي بعد أوكرانيا هو باقي الدول الأوروبية وبالأخص الدول الواقعة على شواطئ البلطيق (لاتفيا – استونيا – ليتوانيا) أو كما تعرف بجمهوريات البلطيق التي تضم على حدودها الجنوبية إقليم كلينينغراد الروسي، لذا فإن على الدول الأوروبية – الأطلسية أن تتحمل مسؤولية الدفاع المباشر ضد روسيا في حال حدوث تغييرات كبيرة على الأرض الأوكرانية أو انهيار لنظام كييف، والى اليوم فإن موازنة القوة التي أحدثها الأمريكي أدخل شرق أوروبا في حرب قد تطول لفترة طويلة فالانتصار الروسي في أوكرانيا وإعادة أوكرانيا إلى ما كانت عليه "دولة عازلة" سيفتح شهية الروس إلى تعزيز وتوسيع المنطقة العازلة بينهم وبين الناتو من بحر البلطيق إلى البحر الأسود، لذا فمن المتوقع استمرار الدعم التسليحي والعسكري لأوكرانيا بكافة أشكاله وكذلك الدعم الاقتصادي ما يضمن للولايات المتحدة عدم تحقيق نصر روسي واضح والانتقال لمواجهة التمدد الأطلسي بشكل أكثر شراسة وقوة.

مخاطر فشل الإستراتيجية الأمريكية في أوروبا:

- 1- تحوّل روسيا إلى دولة إقليمية مهيمنة، وستعمل بشكل مباشر على توسعة نفوذها الإقليمي بكل الوسائل وسيكون التهديد العسكري أكثر حضوراً.
- 2- قد يتحول الصراع من صراع تقليدي إلى صراع نووي.
- 3- قد تتقلص مساحة حلف الناتو نتيجة تهديد روسيا لدول شرق أوروبا بمصير مثل مصير أوكرانيا.

4- قد تؤدي الحرب الى تغير في الجغرافيا السياسية على هذا المسرح، وهذا ما يستتبعه تحول روسي جذري نحو تشكلها كقوة اقتصادية كبيرة تستطيع أن تنافس الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على ساحة أوروبا الشرقية، ووسط آسيا وهذا ما سيمنح الروس ميزة إضافية على الساحة العالمية مع الميزتين العسكرية(كقوة عظمى نووية) والامتداد الجغرافي.

5- توسع السيطرة الروسية على البحر الأسود.

6- توسع السيطرة الروسية على بحر البلطيق.

إن أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة بمثابة السدادة في عنق الزجاجة التي إن خسرت الصراع فيها قد تضعها في وضع استراتيجي غير مؤاتٍ قد يكون من نتائج صراع مباشر مع روسيا (القوة العظمى النووية)، وهي التي لم تدخل في تاريخها في أي صراع مع قوة إقليمية مهيمنة في أوج قوتها، وحتى خلال الحرب العالمية الثانية كانت قد دخلت الصراع بعد مرور وقت من اندلاعها حيث كانت الدول الأوروبية قد دخلت في حالة من الإنهاك المتبادل(في أوروبا ضد ألمانيا)، وفي آسيا والمحيط الهادئ ضد اليابان التي كانت تعاني من الحصار الاقتصادي وقطع النفط عنها بسبب الولايات المتحدة وتخوض حروبا ضد الصين متسببة في إنهاكها إقتصادياً وبشرياً ولهذا السبب قررت اليابان شن هجومها على اسطول المحيط الهادئ في محاولة لتغيير الواقع الجيوسياسي.

هذه اللمحة التاريخية توضح كيفية ومتى تقرر الولايات المتحدة دخول الحرب انطلاقاً من نقطة أساسية هي تحقيق الفوز الحاسم في الحروب، وهذه النقطة مفقودة حالياً مع روسيا اذا قررت الدخول المباشر في الحرب لأن المخاطر التي ستعرض لها أكبر من دخولها المباشر الى جانب أوكرانيا أو إدخال قوات أمريكية للقتال في هذه الساحة، فبالشكل العام تبقى ضمن استراتيجية منع الروس من الانتصار، واستنزافهم لأطول فترة ممكنة وانتظار حصول تحول ما داخل روسيا يجعل وقف الحرب أو تحويلها لصراع منخفض الوتيرة أو صراع مجمد هو أفضل ما تتمناه الولايات المتحدة، بينما الخيار الثاني في حال حدوث تحول دراماتيكي على الساحة الأوكرانية قد

يكون التدخل الأوروبي المباشر على مرحلتين تضم المرحلة الأولى دخول دول أوروبا الشرقية في المواجهة وبالمرحلة الثانية دخول دول أوروبا الغربية، وهذا يعني قيام الأوروبيين بـ " العمل الشاق"، وبقاء الأمريكي خارج القارة داعمًا للعمل العسكري الأوروبي المشترك، وهنا تظهر الاحتمالات بين بقاء القوات الأمريكية المرابطة في أوروبا أو سحبها الى خارج القارة وعلى هذا الأساس يمكن في لحظتها تصنيف حالة التدخل الأمريكي بشكل واضح في هذه الحرب التي ستكون موسعة، وحرب حافة نووية نتيجة امتلاك دولتين أوروبيتين السلاح النووي(بريطانيا-فرنسا).

النقاط الأساسية التي يمكننا التركيز عليها:

الاستراتيجية الأمريكية في شرق أوروبا:

الاستنزاف والتوازن: تعتمد الولايات المتحدة على استراتيجيات الاستنزاف ضد روسيا عبر الدعم العسكري والاقتصادي والاستخباراتي لأوكرانيا، والهدف هو تقليل قدرة روسيا على تحقيق نصر عسكري في أوكرانيا من خلال الضغوط الاقتصادية والسياسية.

الوجود العسكري: نشر قوات أمريكية إضافية في أوروبا يعكس التزام الولايات المتحدة بدعم حلفائها وتعزيز جاهزيتهم للتعامل مع أي تصعيد.

الاحتواء والتأهب: من المتوقع أن تستمر الولايات المتحدة في استراتيجيتها الحالية التي تركز على الاستنزاف والضغط، مع وجود احتمال للتدخل المباشر إذا حدث تحول دراماتيكي في الصراع، وأما في حالة الانهيار المفاجئ لنظام كريف أو تغير كبير في الوضع، قد يكون هناك تدخل أوروبي مباشر بمشاركة أمريكية محدودة.

في المجمل، يعكس التعقيد الكبير في الصراع الأوكراني وتأثيره على الاستراتيجيات الدولية، ويشير إلى أهمية الحفاظ على توازن دقيق بين الدعم الاستراتيجي للأوكرانيين والضغط على روسيا دون الانزلاق إلى صراع مباشر، فالإستراتيجية الأمريكية في شرق أوروبا تعد نموذجًا للموازنة الخارجية لأنها تعتمد على استخدام أدوات متنوعة لضمان توازن القوى مع روسيا.

فمن خلال تعزيز الدفاعات العسكرية، تقديم الدعم للحلفاء، ممارسة الضغط الاقتصادي والسياسي، والتنسيق مع الحلفاء، تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق توازن استراتيجي يمكن أن يمنع روسيا من تحقيق أهدافها التوسعية أو زيادة نفوذها في شرق أوروبا.

المسرح الثاني: شرق آسيا (تثبيت)



دائما ما يشكل مسرح شرق آسيا بالتعبير الأمريكي بيئة أمنية متغيرة ومعقدة، وقد وصفت طبيعة البيئة الاستراتيجية عدة مرات من قبل سلطات مختلفة. إن هذه البيئة التي تلخصها كلية الحرب التابعة للجيش الأميركي في اختصار (VUCA) **volatility, uncertainty, complexity and ambiguity** تتسم بما يلي:

"نظام عالمي حيث تكون التهديدات منتشرة وغير مؤكدة، حيث يكون الصراع متأصلاً ولكنه غير قابل للتنبؤ، وحيث قد تكون قدرتنا على الدفاع عن مصالحنا الوطنية، وتعزيزها مقيدة بقيود الموارد المادية والبشرية. باختصار، بيئة تتسم بالتقلب وعدم اليقين والتعقيد والغموض"⁷

وتشكل الصين تحدي للهيمنة الأمريكية على هذا المسرح الأهم للولايات المتحدة، وبالأخص عندما وصفت إدارة أوباما القرن الواحد والعشرين بـ"قرن الهادئ"، وبما أن استراتيجية الولايات المتحدة قائمة بشكل أساسي على احتواء الصين عبر نسج شبكة قوية من الحلفاء والشركاء لتكون في خط المواجهة الأمامي ضد الصين باعتبارها دولة لها القدرة على فرض الهيمنة الإقليمية، فإن الصين تدرك هذا الأمر جيداً وبحسب تعبير أحد الرؤساء السابقين للوزارة الأسترالية القاضي كيفن رود فإن الصين تعزز علاقتها الإستراتيجية مع روسيا وتخضع مستوى التوتر مع اليابان والهند، جاء هذا الكلام في كلمته الرئيسية التي ألقاها في مؤتمر "تحدي الصين الجديدة" في أكتوبر/تشرين الأول 2018.

هذا التعبير يدل على التحدي الأساسي الذي تواجهه الولايات المتحدة في البيئة الأمنية والاستراتيجية المتغيرة، فالواقع الجغرافي الذي يتموضع فيه حلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا يفرض عليها أن يكون تواجدها العسكري وجوداً أمامياً ويخالف مبادئها الأساسية في استراتيجية التوازن كوجود خلفي داعم للحلفاء والشركاء الذين عليهم القيام "بالعمل الشاق" في حالة الصراع العسكري مع الصين، يضاف إليه أن واقع الجغرافيا البحرية فرض عدم تواجد تماس بري مباشر بين أهم حلفاء الولايات المتحدة الأقوياء في تلك المنطقة أي (اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا) والصين، وهذا يمنع الاحتكاك المباشر بين هؤلاء الحلفاء والصين، والنقطة الثانية تندرج تحت بند الديموغرافيا بحيث أنها لا قدرة لديها على تحشيد قوات كبيره قادرة على الدخول في معركة كبرى ضد الجيش الصيني. ففي حالتها الجغرافيا والديموغرافيا لا يصلح أي من هؤلاء الحلفاء لقتال الصين إلا الهند التي لديها تماس جغرافي وعدد سكان هائل يمكن أن تعتمد عليها الولايات المتحدة في مثل هذا الصراع، إلا أن مثل هذا الخيار لديه عقبات كبيرة منها

⁷ /https://www.armywarcollege.edu

أن الهند مرتبطة اقتصاديا بشكل كبير مع الصين بحيث أن معظم الصناعات الهندية تعتمد على المواد الأولية من الصين، وثانيا فإن الهند دولة تمتلك السلاح النووي وهذا ما يهدد تحول مثل هذا الصراع الى صراع غير تقليدي، وثالثاً هناك احتمالية كبرى لتمدد الصراع ليشمل كل دول جنوب شرق آسيا التي لها تحالفات مختلفة ما بين الصين والهند والولايات المتحدة، وان تمدد هذا الصراع فحكماً ستقفل الممرات البحرية في تلك المنطقة من مضيق تايوان الى مضيق ملقا.

في التقييم الاستراتيجي لجامعة الدفاع الوطني لعام 2020، أكد المساهمون على حقيقة أساسية: "إن التحول الجيوسياسي الكبير في العقود القليلة القادمة، والتحدي الأعظم للاستقرار العالمي المستمر، سوف يتم تحديده من خلال العلاقة بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية". وهذا يوضح فخ ثوسيديس الشهير: المعضلة التي تمثل فيها القوة الصاعدة تحدياً وتهديداً طبيعياً لهيكل القوة الحالي.

في هذا السياق يتحدث الرائد كريستي جونز من القوات الجوية الأمريكية في مقالته "استراتيجية للتعامل مع صعود الصين"⁸ في مجلة شؤون المحيطين الهندي والهادئ تحت عنوان **المشاركة الانتقائية** فيقول: "يمثل صعود الصين تحدياً طبيعياً للقوة الأمريكية مما يؤدي إلى تعطيل الاستقرار العالمي ولا شك أن هناك خطراً ، ولكن هناك أيضاً حاجة متزامنة للولايات المتحدة لتحدي تصرفات الصين غير المشروعة. إن السير على هذا الحبل المشدود يتطلب استراتيجية المشاركة الانتقائية، حيث تستخدم الولايات المتحدة أدوات القوة الوطنية لتحقيق التوازن ضد الصين. في هذه الاستراتيجية تشارك الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ للحفاظ على السلام بين القوى العظمى والحفاظ على توازن القوى، ويجب على الولايات المتحدة استخدام استراتيجية التعاون والمشاركة للوصول إلى توازن مستقر وسلمي مع الصين يتمشى مع المصالح الحيوية للولايات المتحدة وتتطلب استراتيجية المشاركة الانتقائية في شرق آسيا التعاون والمواجهة الدبلوماسية والاقتصادية، فضلاً عن المنافسة المعلوماتية والعسكرية".

⁸ https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/2716016/selective-engagement-a-strategy-to-address-arising-china*

ويضيف جونز "توصي استراتيجية المشاركة الانتقائية باستخدام التحالفات لحماية المصالح الأميركية، وتعزيز النفوذ الأميركي في الخارج، وردع العدوان، والحفاظ على الاستقرار والقدرة على التنبؤ في المحيط الهادئ، ويتعين على الولايات المتحدة أن تحافظ على اتفاقيات الدفاع الجماعي مع اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية وأستراليا لردع الصين عن التصرف بشكل هجومي، وتدرّك القيادة الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ أهمية استخدام برنامج التدريب والتجريب والابتكار لتوفير الجاهزية والقدرة على القتال، وزراعة المفاهيم غير المتكافئة، وردع الخصوم مع طمأنة الحلفاء والشركاء والأصدقاء. ومن الممكن أن تعمل جهود التعاون الأمني هذه على تحسين قابلية التشغيل البيئي، والاتصالات، وتبادل المعلومات، وإظهار القدرات المتعددة الأطراف لمواجهة التهديدات إذا لزم الأمر؛ وهذا أمر ضروري لردع الصين عن استخدام جيش التحرير الشعبي والصراع المسلح لتحقيق مصالحها الوطنية. كما يوفر للولايات المتحدة القدرة على تلبية احتياجات وقت السلم والطوارئ، ويمنحها الفرصة للتأثير بشكل إيجابي على الظروف التي قد تؤدي إلى الأزمات وعلاوة على ذلك قد تسمح الشراكات لقواتنا المشتركة بإجراء عمليات حرية الملاحة لدوريات المياه الدولية وقد تعمل هذه الإجراءات على ردع العدوان الصيني والحفاظ على منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة ومن خلال العلاقات القوية يمكن للولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا العمل معًا للدفاع بنشاط عن مصالحنا وضمان الاستقرار العالمي".

إن أنصار استراتيجية المشاركة الانتقائية الكبرى يفترضون أن الولايات المتحدة ينبغي لها أن تحافظ على موقف عسكري قوي في المناطق ذات الأهمية الحيوية لواشنطن، وذلك بهدف ضمان الاستقرار هناك بشروط مواتية للولايات المتحدة، ولكن ينبغي لها أن تتجنب هدف الهيمنة، والواقع أن المتطلبات العسكرية اللازمة لاستراتيجية المشاركة الانتقائية الكبرى سوف تكون كبيرة للغاية، وإن كانت أقل من المتطلبات اللازمة لاستراتيجية الهيمنة التقليدية، إذ لا بد وأن تكون القوات الأميركية في شرق آسيا قادرة على المساعدة في الدفاع عن الحلفاء المهددين وردع وهزيمة الخصوم أو المنافسين، وسوف تشهد البحرية استمرار التزاماتها القائمة الكبيرة للغاية في السيطرة على المحيطات وتوفير الوصول المضمون إلى المناطق الرئيسية ذات الأهمية الأميركية

وحمائتها. ويهاجم منتقدو المشاركة الإنتقائية هذه الاستراتيجية ، بأنها لن تكون كافية لتأمين الاستقرار والمصالح الأميركية.

من الملاحظ في منطقة شرق آسيا أن الإجراءات العسكرية للدول الحليفة للولايات المتحدة، وخاصةً اليابان وكوريا الجنوبية هي إجراءات دفاعية لذا فإن شكل تطور الصراع نحو العسكرة مختلف عن بقية المسارح فالوجود الأمريكي الأمامي والمتقدم يقع عليه العبء الأساسي و"العمل الشاق" .

وبما أنه الى اليوم لم يتحول الصراع بين الولايات المتحدة والصين الى صراع عسكري فإن هناك مجموعة من الأسئلة لا بد من طرحها حول مستقبل الإستراتيجية الأمريكية:

1 - ماذا لو فشلت الإستراتيجية الحالية؟(استراتيجية الاحتواء)

2 – ما هي الإستراتيجية البديلة؟

3 - كيف يمكن للولايات المتحدة تلافى الصراع المسلح مع الصين؟

4 – إذا قررت الصين ضم تايوان بالقوة هل ستكون الولايات المتحدة في خط التصدي الأول؟

5 – ماذا ستفعل الولايات المتحدة في حال حدوث انهيار اقتصادي عالمي، ولم يعد الترابط الاقتصادي له الدور الأكبر في كبح الصراع؟

لا شك بأن تايوان تشكل العامل الأول لاحتمالية التحول في الصراع، بما أنها الباب الأساسي على سلسلة الجزر الأولى الذي تريد أن تفتحه الصين لكسر طوق الاحتواء أولاً، ولتحويل مضيق تايوان الى بحر داخلي صيني، ولزيادة شعاع مساحة المياه الاقتصادية الخالصة، وكما ذكرنا أن العامل الجغرافي أساسي في هذه المنطقة بحيث أن حلفاء الولايات المتحدة في تلك المنطقة غير متصلين جغرافياً وبرياً فإن عملية الدفاع عن تايوان بوجه غزو صيني هي عملية معقدة، وكذلك عملية غزو صينية للجزيرة هي عملية معقدة، فبالتالي فإن الولايات المتحدة ركزت في بناء استراتيجيتها العسكرية في تلك المنطقة على منع الصين من القيام بأي إجراء عسكري ضد تايوان

لكونها الخط الأمامي المتقدم، ووسعت من عملية دعمها لحلفائها الأساسيين لتكوين قدرة كبيرة للدفاع عن أنفسهم، وكذلك عملت على استراتيجية نشر الصواريخ الأرضية في كامل محيط الصين وزودت بها الحلفاء لتشكيل "حلقة نار"⁹ تحيط بالصين من شمالها الشرقي الى جنوبها الغربي بدءاً من اليابان وكوريا الجنوبية الى تايوان والفلبين وفيتنام وصولاً الى الهند مع مخطط لاحق لنشر الصواريخ في أستراليا.

بشكل عام، تستند الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين إلى مزيج من الاحتواء الاستراتيجي، والمشاركة الانتقائية، وتعزيز التحالفات الاقتصادية والعسكرية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق توازن بين ردع الصين والحفاظ على التعاون في المجالات ذات المصالح المشتركة، مع التركيز على تعزيز القدرات العسكرية والتجارية للولايات المتحدة لضمان استمرارية التفوق والقدرة على حماية مصالحها الاستراتيجية.

ويمكن تلخيصها بالشكل التالي:

الاحتواء الاستراتيجي:

تقييد النفوذ الصيني: العمل على تقليل قدرة الصين على تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي من خلال مجموعة من السياسات التي تشمل تعزيز الشراكات الإقليمية، ودعم الدول التي تشعر بالتهديد من الصين.

التحالفات العسكرية: بناء وتعزيز تحالفات عسكرية مع دول رئيسية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، لتشكيل جبهة موحدة ضد الصين.

المشاركة الانتقائية:

⁹ A CONVENTIONAL MISSILE STRATEGY FOR A POST-INF TREATY WORLD RINGS OF FIRE

التوازن بين التعاون والمواجهة: تبني استراتيجية تجمع بين التعاون مع الصين في مجالات معينة (مثل التجارة أو تغير المناخ) والمواجهة في مجالات أخرى (مثل القضايا العسكرية والتجارية).

استراتيجية ردع متقدمة: ضمان أن تكون الولايات المتحدة جاهزة للدفاع عن حلفائها ومصالحها، مع تعزيز قدرتها على ردع أي تحركات عسكرية صينية.

تسريع النمو الاقتصادي: تعزيز النمو الاقتصادي الأمريكي لتقوية الوضع التفاوضي في مواجهة الصين، وتحفيز الصناعات المحلية لتكون أقل اعتمادًا على السلع الصينية.

التحكم في التكنولوجيا: فرض قيود على التكنولوجيا المتقدمة التي يمكن أن تعزز القدرات العسكرية أو الاقتصادية الصينية، مثل الحوسبة الكمومية والذكاء الاصطناعي.

الاستثمار في القدرات العسكرية:

تحديث القوات المسلحة: الاستثمار في تحديث وتطوير القدرات العسكرية للولايات المتحدة لضمان الحفاظ على تفوقها العسكري على الصين.

نشر القوات وتعزيز الوجود العسكري: تعزيز وجودها العسكري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك نشر القوات والأنظمة الدفاعية المتقدمة لتعزيز الاستقرار الإقليمي.

التعاون الدولي:

بناء التحالفات الدولية: توسيع شبكة التحالفات مع الدول التي تشارك الولايات المتحدة مخاوفها من سياسات الصين، مثل الدول الأوروبية ودول أخرى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

تشجيع الاستراتيجيات متعددة الأطراف: دعم المؤسسات الدولية وتنسيق السياسات مع الحلفاء لضمان تماسك الجبهة الدولية ضد الصين.

الدبلوماسية والمفاوضات:

التفاوض بشأن القضايا الحساسة: التفاوض مع الصين حول القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل المناخ والتجارة، مع الاستمرار في الضغط على الصين بشأن القضايا التي تعتبرها الولايات المتحدة تهديدات مباشرة.

مراقبة الأنشطة العسكرية والاقتصادية: متابعة الأنشطة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ، والأنشطة الاقتصادية التي قد تهدد المصالح الأمريكية.

المسرح الثالث: غرب آسيا (دفاع)



كان سعي صناع السياسات الأميركيين لاحتواء الصراع القائم في الشرق الأوسط، وردع إيران، أما اليوم ومع تغير الواقع يقول ستيفن كوك من مجلس العلاقات الخارجية أن الوقت ليس مناسباً للانسحاب من المنطقة، "بل هو وقت تجديد الغرض الأميركي في الشرق الأوسط" مستنيراً بإخفاقات ونجاحات السياسة الأميركية في العقود الأخيرة، ويزعم كوك أن "التحدي الذي يواجهه

صناع السياسات هو تطوير مجموعة من الأهداف القابلة للتحقيق في جزء من العالم سيظل بالغ الأهمية في السياسة العالمية وبالتالي بالنسبة للولايات المتحدة".

وفي تقرير نشره موقع هيرتيج للكاتبين برنت سادلر ونيكول روبنسون بعنوان "السياسة الأميركية السيئة هي التي أدت إلى الفوضى الحالية في الشرق الأوسط"¹⁰ فيقول:

"نظرًا للحالة المزرية التي تعيشها المنطقة اليوم، فمن الواضح أن استراتيجية إدارة بايدن في الشرق الأوسط قد فشلت. ويعود هذا الفشل إلى ثلاثة أخطاء سياسية رئيسية: قرار استرضاء إيران بدلاً من مواجهة النظام، وقرار تجاهل الشركاء الإقليميين، وقرار إهمال اتفاقيات ابراهام، ونظرًا للحرب الحالية في غزة ينبغي للولايات المتحدة أن تستكشف الفرص لتعزيز التعاون التجاري من خلال "الممر البري" بين دبي وحيفا، ومن شأن هذا الطريق المقترح أن يربط ميناء جبل علي في دبي في الإمارات العربية المتحدة بميناء حيفا في إسرائيل عبر الطرق عبر المملكة العربية السعودية والأردن، ومن شأن هذا الممر أن يسمح للتجارة بتجاوز البحر الأحمر ويضع الشروط لمزيد من اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تشجع المزيد من الدول على الانضمام إلى اتفاقيات ابراهام، ومن شأن القيام بذلك أن يبني الثقة بين إسرائيل وشركائها العرب كما أنه سيضعف نفوذ الصين في المنطقة".

أما تشاس فريدمان فيقول في خلاصة مقاله¹¹ في موقع المركز بعنوان " الشرق الأوسط هو غرب آسيا مرة أخرى":

" إن منطقة غرب آسيا اكتسبت، سواء كان ذلك للأفضل أو للأسوأ، ديناميكية تتطلب إعادة النظر في السياسات الأميركية القديمة وتعديلها. إن العلاقات بين بلدانها وبينها وبين العالم الخارجي في حالة تغير مستمر، والواقع أن التمسك الصارم بالشراكات التاريخية لا يخدم المصالح الأميركية،

10 <https://www.heritage.org/middle-east/report/bad-us-policy-has-enabled-the-current-chaos-the-middle-east> May 9, 2024

11 <https://themarkaz.org/the-middle-east-is-once-again-west-asia/>

ويتعين على الولايات المتحدة أن تمتنع عن منح أي دولة هناك شيكاً مفتوحاً، وأن تعيد بناء العلاقات حيث أصبحت متوترة، وأن تضع المصالح الأميركية

في المقام الأول، وأن تكون مستعدة للتعامل بقسوة مع الأصدقاء الذين ينتهكون هذه المصالح، وسوف يتطلب هذا كفاءة في إدارة شؤون الدولة ومهارة في الدبلوماسية، وهما أمران لا نراهما في السياسة الخارجية الأميركية حالياً.

إن ما نجح في لحظة القطب الواحد أو الحرب الباردة التي سبقتها لن ينجح في عالم متعدد الأقطاب الناشئ أو في النظام الإقليمي الجديد المتعدد الأطراف في غرب آسيا، ولخدمة المصالح الأميركية في ظل الظروف الجديدة فإن السياسات الأميركية تتطلب إعادة التفكير وإعادة التصميم بشكل جذري، ومن المؤسف أنه حتى الآن لا يوجد سوى القليل من الأدلة على أن الأميركيين مستعدون للارتقاء إلى مستوى هذا التحدي، ولكن السياسات التي تفشل في توقع التغيير واستيعابه تخاطر بالتعرض لمفاجأة استراتيجية والإذلال بسببه"

إجمالاً صممت الولايات المتحدة استراتيجيتها في غرب آسيا للتعامل مع خمسة نقاط أساسية وهي:

- 1- ضمان التدفق الحر للنفط من منطقة الخليج.
- 2- ضمان أمن الكيان الصهيوني.
- 3- منع انتشار السلاح النووي.
- 4- مكافحة القوى المعادية للولايات المتحدة تحت عنوان مكافحة " الإرهاب"
- 5- منع تهديد خصوصية الولايات المتحدة في المنطقة من قبل القوى الصاعدة والمنافسة.

ما تواجهه الولايات المتحدة اليوم في غرب آسيا يختلف عما تواجهه في أوروبا أو في شرق آسيا، فالصراع في غرب آسيا لا يحسب بأنه صراع ضد قوة عظمى وليس ضد دولة إقليمية مهيمنة إنما ضد مجموعة من القوى الدولية وقوى غير حكومية، ذات توزع جغرافي يُصعب على الولايات المتحدة تنفيذ استراتيجية معينة بحد ذاتها، وخاصة أن لديها تجارب مختلفة خلال

العقود الماضية بالتعامل مع هذه القوى، وكما يتضح من تعبير معظم المحللين والسياسيين الأمريكيين بأنها تجارب فاشلة ولم تحقق المرود الذي كان مطلوباً منها.

يتحدث إدموند فيتون براون وهو سفير بريطاني سابق في اليمن في مقال بعنوان "الرد بقوة على محور المقاومة"¹² بالقول: "إن التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة هو أن تحافظ على رباطة جأشها وترد بقوة أكبر ولكن بشكل متناسب مع التحدي الإيراني مع طمأنة حلفائها الطبيعيين في المنطقة (إسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة، إلخ) بأنها ملتزمة في المدى البعيد، وهي بحاجة إلى إعادة تأكيد ردع عدوان محور المقاومة، وخاصة من قبل حزب الله ضد إسرائيل ومن قبل الحوثيين ضد الشحن الدولي في البحر الأحمر، وقد يصبح تحقيق ذلك أسهل بعد الانتخابات العامة الأمريكية في نوفمبر بغض النظر عن نتائجها".

إن التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة في غرب آسيا معقد جداً من ناحية المنافسة الاستراتيجية في المبدأ، ويضاف إليه الواقع الحالي الذي أصبح عليه منذ السابع من أكتوبر، فالقوة الأساسية (إسرائيل) التي كانت تعتمد عليها ضمن شبكة الحلفاء والشركاء أصبحت تحت التهديد ودخلت في مرحلة الخطر، وثانياً أصبح شريان النفط الذي يمر في البحر الأحمر خارج السلطة المطلقة للقوة الأمريكية، وثالثاً زاد الحديث عن قرب امتلاك القوى المعادية للولايات المتحدة للسلح النووي، ورابعاً أصبحت القوى اللاحكومية المعادية للولايات المتحدة أكثر قوة وتقوم بإجراءات عملية معادية للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة وضد إسرائيل بطريقة مباشرة، وخامساً فإن القوى العظمى التي تنافس الولايات المتحدة على ساحة غرب آسيا تدعم بطريقة مباشرة وغير مباشرة قوى محور المقاومة، لذا فإن الولايات المتحدة تواجه مشكلة استراتيجية بسبب الخلل في النقاط الخمس المذكورة سابقاً، وبما أن الجيش الأساسي المقاتل الذي كانت تعتمد عليه في حماية مصالحها "الجيش الإسرائيلي" وإبقاء حالة التوازن في المنطقة قائمة ظهر في هذه الحرب بأنه غير قادر على الاستمرار في هذه المهمة، فكان لا بد لها من إرسال قواتها العسكرية البحرية إلى

12* <https://www.longwarjournal.org/archives/2024/09/analysis-responding-forcefully-to-the-axis-of-resistance.php>

شرق المتوسط منذ الأيام الأولى لمعركة طوفان الأقصى، في محاولة لفرض "التوازن من الخارج".

منذ عام 1958 تحدث عالم السياسة الأمريكي جون كامبل الذي كان آنذاك مسؤولاً في وزارة الخارجية عن أصول الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط وتحت عنوان "الدفاع عن الشرق الأوسط" بحيث اعتبر أن الوجود الأمريكي القوي في هذه المنطقة هام جداً للأمن القومي الأمريكي، ولا زالت تتردد أصداً كامبل الى اليوم، فيقول الفريق أول أليكسوس جرينكيويش من القيادة المركزية الأميركية مؤخراً: إن الشرق الأوسط اليوم "أرض خصبة للمنافسة الاستراتيجية"، و"هناك خطر التوسع الصيني في المنطقة عسكرياً" في أعقاب التوسع الاقتصادي ولا شك أن هذا الخطر سوف ينمو بشكل كبير في حالة الانسحاب الواسع النطاق للقوات الأميركية من المنطقة".

تعتبر الولايات المتحدة انها تخوض اليوم منافسة استراتيجية معقدة في الشرق الأوسط، وأن الإجابة عليها لا تكمن في التدخل العسكري الأحادي أو الضخم، بل عبر تعزيز شبكة الحلفاء ودعمهم للدفاع عن انفسهم، وتسليحهم بشكل كافي، وإيجاد رؤى استراتيجية مشتركة، وقيادة دبلوماسية إبداعية لخلق مبادرات جديدة(كاتفاقيات أبراهام).

قمة قوة الولايات المتحدة القصوى اليوم تبدو في غرب آسيا في حالة تواجدها وانتشارها البحري من الخليج الى البحر الأحمر وصولاً الى المتوسط، وبعد انسحاب قواتها في السنوات الماضية من العراق وأفغانستان يظهر التحول في طبيعة الوجود العسكري "كقوات على الأرض"، هذا يعيدنا الى ما قاله الكاتب الأمريكي تي. آر. فيرينباخ في كتابه تاريخ الحرب الكورية بأنه: " أي قطعة أرض يمكنك التحليق فوقها، وقصفها الى الأبد، ولكن ما لم تضع القوات على الأرض فإنك لن تستطيع إحداث تغيير سياسي".

فالاستراتيجية الأمريكية اليوم في غرب آسيا هي استراتيجية مختلطة ما بين مشاركة انتقائية كوجود قوات لها في سوريا والعراق، وموازنة خارجية، وتعاون أمني متقدم، وهذه الإستراتيجيات الثلاث تقع تحت عنوان الدفاع عن " الكيان الصهيوني" وكما يبدو أن الولايات المتحدة لا تريد

أن تتورط وتضع قوات كبيرة على الأرض وتتحمل مسؤولية الدفاع المباشر عن الكيان لأن هذا ما سيضعها في ورطة استراتيجية لعدة أسباب منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو متعلق بشبكة الحلفاء، وقوتها، ومنها ما هو متعلق بقاعدتها الصناعية، والقتالية.

إن غرب آسيا اليوم بالنسبة للولايات المتحدة بيئة متغيرة تؤثر على استجابتها الإستراتيجية للأحداث، وبما أن الإستراتيجية في الأصل ليست إدارة الأزمات بل هي نقيضها تماماً ومن المعقول تماماً أنه عند فشل الإستراتيجية تحدث الأزمات، لذا فإن ما يحدث اليوم من قبل الولايات المتحدة محاولة لإدارة الأزمة وتهدئتها دون القدرة على أحداث تغير في موازين القوة لأن تغيير موازين القوى يتطلب وضع قوات كبيرة على الأرض.

وبما أن محور المقاومة بتوزعه الجغرافي، والديمقراطي، وبالإمكانيات التي يمتلكها يستطيع خوض المعركة على كامل صعيد غرب آسيا، وبالمقابل فإن الجيوش التي يعتمد عليه الأمريكي في هذه المنطقة أثبتت عدم قدرتها على أحداث التغيير السياسي المطلوب خلال السنوات الماضية، واليوم مع الجيش الصهيوني فقد وقع بما يسمى بالهوة الإستراتيجية فدخوله في هذه المعركة أو انسحابه من المنطقة هي ورطة كبيرة له فلم يعد يستطيع أن يقوم بما التزم به من ناحية ضمان أمن "إسرائيل" أو التدفق الحر للنفط - الذي لا زال بحاجة إليه هو وحلفائه-، أو حماية ممرات التجارة العالمية.

لذا فإن ما تحاول الولايات المتحدة القيام به هو كبح اشتعال الصراع بالشكل الواسع لأنها ترى أن النموذج اليمني سيتوسع "إغلاق المضائق"، فاليمني أغلق مضيق باب المندب جزئياً أما في الحرب الواسعة فسيتم إغلاقه كلياً، وبحسب العديد من جنرالات الحرب الأمريكيين فإن الخطر من ما يحدث في باب المندب أن يقوم في الدرجة الأولى حلفاء اليمن بإغلاق المضائق التي تصل أيديهم إليها، وثانياً أن يصبح هذا النموذج عالمياً.

في الصورة العامة أمام الولايات المتحدة مجموعة خيارات استراتيجية:

1- البقاء ضمن طبيعة الانتشار الحالي كقوة موازنة خارجية تهدد قوى محور المقاومة بعدم توسعة الحرب أو شن هجوم كبير على الكيان لتحرير فلسطين، وهذا الخيار لا يناسب الصهاينة لأنه يأخذهم الى حرب استنزاف طويلة المدى.

2- الدخول مباشرة في الحرب لإعادة تثبيت الكيان كقوة رادعة في المنطقة وحامية للمصالح الأمريكية، وهذا ما تدرك خطورته للأسباب التي ذكرناها سابقاً.

3- سحب القوات التي أرسلتها مؤخراً والبقاء على ما كانت عليه قبل السابع من أكتوبر، وهذه ستكون إشارة قوية على عدم نجاعة هذه الاستراتيجية.

4- العمل على استبدال الوجود الأمريكي بشكل غير مباشر بمجموعة عمل دولية تضم الصين والأوروبيين تحت عنوان أن معظم خطوط التجارة في المنطقة تنقل المنتجات الصينية، والنفط الى أوروبا.

لا شك أن الأمريكيين يبحثون عن تعديلات استراتيجية لاستراتيجية جديدة لهم في غرب آسيا، فقد أثبتت كل استراتيجياتهم الماضية عدم كفاءة لإبقاء الهيمنة الأمريكية مطلقة في المنطقة، وعدم قدرتهم على التعامل مع القوى المعادية لهم، وتأتي معظم الاقتراحات تحت عنوان الحد من الصراعات "الإقليمية"، ومنع ظهور صراعات مستقبلية، وإعادة هيكلة العلاقات لأولوية حماية وحفظ المصالح الأمريكية، وإعطاء أولوية للمشاركة غير العسكرية.

يمكن القول إن الاستراتيجية الأمريكية في غرب آسيا تتضمن عنصر الموازنة الخارجية، لكن هيكلها أكثر تعقيداً ويتجاوز مجرد الموازنة الخارجية. سنستعرض كيف تتجلى الموازنة الخارجية وكيفية تفاعلها مع جوانب أخرى من الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة:

الموازنة الخارجية:

1. الوجود العسكري المحدود:

الولايات المتحدة تستخدم القوة العسكرية بشكل استراتيجي للحفاظ على توازن القوى في المنطقة دون التورط الكامل في النزاعات الإقليمية. هذا يشمل وجود قواعد عسكرية وتدخلات محدودة للمساعدة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

2. تعزيز التحالفات:

التعاون مع الشركاء الإقليميين: دعم دول مثل إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لاحتواء نفوذ القوى معادية.

اتفاقيات أبراهام: تعزيز العلاقات بين إسرائيل والدول العربية لموازنة التأثير الإيراني وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

3. مواجهة التهديدات المتزايدة:

التهديدات النووية: محاولة منع إيران من الحصول على سلاح نووي والتعامل مع الدول التي تسعى لزيادة نفوذها النووي في المنطقة.

مكافحة الإرهاب: دعم العمليات العسكرية والاستخباراتية لمكافحة الجماعات الإرهابية التي تهدد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

الجوانب الأخرى للاستراتيجية:

1. الحماية الاقتصادية:

ضمان تدفق النفط: الحفاظ على استقرار سوق الطاقة العالمي من خلال حماية طرق التجارة البحرية.

تحفيز التجارة: مثل المبادرات التجارية بين دبي وحيفا، لتعزيز الروابط الاقتصادية وتجاوز التهديدات الإقليمية.

2. الابتكار الدبلوماسي:

إعادة هيكلة العلاقات: تحسين العلاقات مع القوى العالمية الأخرى مثل الصين وأوروبا لتقليل الاعتماد على القوة العسكرية وتفعيل الشراكات الدبلوماسية.

القيادة الاستراتيجية: استخدام الدبلوماسية لتعزيز التعاون الإقليمي وإيجاد حلول جديدة للتحديات طويلة الأمد.

3. إدارة الأزمات:

التعامل مع الصراعات الحالية: إدارة الأزمات مثل النزاع في غزة بطرق تهدف إلى تهدئة الوضع دون الانغماس الكامل في النزاعات.

تحقيق الاستقرار: العمل على استقرار الوضع الإقليمي من خلال تعزيز التعاون الأمني والدبلوماسي.

الاستنتاج:

بينما تشمل الاستراتيجية الأمريكية في غرب آسيا عنصر **الموازنة الخارجية**، فإنها تتجاوز ذلك من خلال دمج استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل:

• وجود عسكري يتم تضخيمه أو تقليله بحسب الحاجة.

• تحالفات استراتيجية ودبلوماسية.

• مبادرات اقتصادية وتجارية.

• إدارة الأزمات بطرق غير عسكرية.

الهدف النهائي هو تأمين المصالح الأمريكية وحلفائها، وتقليل تأثير القوى المعادية بطريقة تعزز هيمنتها العالمية.

خلاصة:

تستند الاستراتيجية الأمريكية إلى مزيج معقد من الأبعاد العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لضمان تحقيق توازن القوى ومنع التهديدات المحتملة، مستلهمة من "استراتيجية الثعلب الذي

يدرك المحيط والقنفذ الذي يدرك الاتجاه". بمعنى أن الولايات المتحدة تسعى لفهم البيئة الجيوسياسية المتغيرة (المحيط) وتحديد أهدافها الاستراتيجية بوضوح (الاتجاه).

في شرق أوروبا، تركز الاستراتيجية الأمريكية على التوازن الاستراتيجي والإستنزاف، حيث تقدم دعمًا عسكريًا واقتصاديًا واستخباراتيًا لأوكرانيا لتقليل قدرة روسيا على تحقيق نصر عسكري. هذا يتضمن تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لزيادة جاهزية الحلفاء لمواجهة أي تصعيد روسي. في الوقت ذاته، تسعى الولايات المتحدة إلى الاحتواء والتأهب، مع الاستعداد للتدخل المباشر إذا حدث تحول دراماتيكي في الصراع، إضافةً إلى إمكانية تدخل أوروبي مباشر في حالة انهيار مفاجئ للنظام الأوكراني.

في غرب آسيا، تعتمد الاستراتيجية الأمريكية على مزيج من الموازنة الخارجية وتعقيدات إضافية. تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية بشكل مدروس للحفاظ على توازن القوى، مع التركيز على التحالفات الإقليمية وتعزيز الاستقرار. تعزز الولايات المتحدة شراكاتها مع دول مثل إسرائيل والسعودية والإمارات وتدعم المبادرات الدبلوماسية مثل اتفاقيات أبراهام. في الوقت نفسه، تسعى إلى مواجهة التهديدات النووية والإرهابية، وضمان حماية المصالح الاقتصادية مثل تدفق النفط وتعزيز التجارة. من الضروري أن تنتهي الحروب في المنطقة دون أن تميّل المشهد الاستراتيجي لصالح أي محور محدد.

فيما يخص الصين، تعتمد الاستراتيجية الأمريكية على الاحتواء الاستراتيجي والمشاركة الانتقائية. تهدف إلى تقليل نفوذ الصين من خلال تعزيز الشراكات الإقليمية وبناء تحالفات عسكرية قوية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مع تحقيق توازن بين التعاون والمواجهة في المجالات الحساسة مثل الأمن العسكري والتجارة. تشمل الاستراتيجية أيضًا تحديث القدرات العسكرية وتعزيز التحالفات الدولية لمواجهة التهديدات الصينية.

تُعنى الاستراتيجية الأمريكية في هذه المناطق بجوانب موضوعية رئيسية: العلاقة مع الشركاء الإقليميين، إدارة التهديدات المعادية، دور القوى الصاعدة مثل الصين وروسيا وإيران، واستخدام

الأدوات السياسية لتعزيز الأهداف الاستراتيجية. يتم النظر إلى مراكز الثقل لدى العدو والصدىق بعناية لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية دون تفریط.

تظهر الاستراتيجية الأمريكية في شرق أوروبا وغرب آسيا بأنها استراتيجية متغيرة تتجه نحو عسكرية السياسة في تلك المناطق، مما يعكس استجابة الولايات المتحدة للتحديات الجيوسياسية المتغيرة والمعقدة، تعتمد على مجموعة من الأساليب الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على توازن القوى ومنع التهديدات المحتملة. فيما يلي نظرة عامة على الإستراتيجية الأمريكية في شرق أوروبا، وشرق آسيا، وغرب آسيا.

شرق أوروبا:

التوازن الاستراتيجي:

الموازنة الخارجية: الإستراتيجية الأمريكية في شرق أوروبا تعد نموذجًا للموازنة الخارجية، حيث تستخدم أدوات متنوعة لتحقيق توازن القوى مع روسيا من خلال تعزيز الدفاعات العسكرية، تقديم الدعم للحلفاء، ممارسة الضغط الاقتصادي والسياسي، والتنسيق مع الحلفاء، تسعى الولايات المتحدة إلى منع روسيا من تحقيق أهدافها التوسعية.

الاستنزاف والاحتواء:

الولايات المتحدة تستخدم استراتيجية الاستنزاف ضد روسيا من خلال تقديم دعم عسكري واقتصادي واستخباراتي لأوكرانيا. الهدف هو تقليل قدرة روسيا على تحقيق نصر عسكري عن طريق الضغوط الاقتصادية والسياسية، وتركز الولايات المتحدة على استنزاف روسيا والضغط عليها، مع الحفاظ على خيار التدخل المباشر إذا حدث تحول دراماتيكي في الصراع، في حالة الانهيار المفاجئ لنظام كريف أو تغيير كبير في الوضع، قد يكون هناك تدخل أوروبي مباشر بمشاركة أمريكية محدودة.

شرق آسيا:

الاحتواء الاستراتيجي:

تقييد النفوذ الصيني: تقليل قدرة الصين على تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي عبر تعزيز الشراكات الإقليمية ودعم الدول التي تشعر بالتهديد من الصين.

التحالفات العسكرية: بناء وتعزيز تحالفات عسكرية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ مع دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا.

المشاركة الانتقائية:

التوازن بين التعاون والمواجهة: الجمع بين التعاون مع الصين في مجالات مثل التجارة وتغير المناخ، والمواجهة في مجالات مثل القضايا العسكرية والتجارية.

استراتيجية ردع متقدمة: تعزيز قدرة الولايات المتحدة على ردع التحركات العسكرية الصينية وتأكيد الجاهزية للدفاع عن الحلفاء.

الاستثمار في القدرات العسكرية:

تحديث القوات المسلحة: الاستثمار في تحديث وتطوير القدرات العسكرية للحفاظ على التفوق العسكري.

التعاون الدولي: توسيع شبكة التحالفات وتعزيز التعاون مع الدول التي تشارك الولايات المتحدة مخاوفها من سياسات الصين.

غرب آسيا:

1. الموازنة الخارجية:

الوجود العسكري المحدود: استخدام القوة العسكرية بشكل استراتيجي للحفاظ على توازن القوى، مع وجود قواعد عسكرية وجهوزية للتدخل وزيادة الأصول العسكرية في حال حدوث خلل في ميزان القوة.

2. الجوانب الأخرى للاستراتيجية:

الحماية الاقتصادية: ضمان تدفق النفط وحماية طرق التجارة البحرية، وتعزيز الروابط الاقتصادية.

الابتكار الدبلوماسي وإدارة الأزمات: تحسين العلاقات مع القوى العالمية الأخرى، وإدارة الأزمات بطرق غير عسكرية لتعزيز الاستقرار الإقليمي.

ملحق: مستويات التدخل الأمريكي في غرب آسيا

تتأرجح المبادرة الأمريكية الإستراتيجية للعمل في غرب آسيا بين خيارين:

1 - تدخل كلي ودخول مباشر في المعركة وما يستلزمه من القتال ضد قوة إقليمية ذات قدرات كبيره على المستوى الجيوسياسي وهي الجمهورية الإسلامية وكل قوى محور المقاومة.

2 - الإستمرار بالنهج الحالي وهو دعم الكيان الإسرائيلي بكل ما تستطيع من دعم عسكري وتسليحي ولوجيستي ومعلوماتي وتواجد القطع البحرية بمختلف تشكيلاتها في شرق المتوسط في محاولة الإستمرار بالإستراتيجية المعهودة من توازن خارجي دون الدخول المباشر.

ولكل من هذان الخيارين تبعات كبرى إذا تم الذهاب فيهما الى الحد الأقصى:

الخيار الأول: في مبدأ استراتيجية التوازن الخارجي فعلى الولايات المتحدة البقاء خارج إطار المعركة المباشر ودعم الحليف بكل الأدوات للحفاظ عليه وتحقيق النصر، وعلى الحليف القيام بـ " العمل الشاق"، لكن إذا تبين أن هذا الحليف سيهزم فقد تلجأ الولايات المتحدة إلى الدخول في الحرب وإعادة ميزان القوة لصالحه، وبما أن الجمهورية الإسلامية قد دخلت اليوم على خط الصراع المباشر ضد الولايات المتحدة وحليفها اسرائيل وهو دخول تراكمي بدأ منذ قصفها للقواعد الأمريكية في العراق بعد إغتيال الشهيد سليمانى، ثم الضربات الصاروخية الأولى والثانية على الأراضي المحتلة ضمن عمليات الوعد الصادق، وهذا النوع من القصف الصاروخي أظهر جزءاً بسيطاً من القدرة الإيرانية على ضرب الكيان دون قدرة فعلية إسرائيلية على الرد عليها دون مساعدة أمريكية، فكما يظهر أن الإسرائيلي لديه قدرات للضرب داخل الجمهورية الإسلامية إنما كضربات محدودة وغير مستدامة نتيجة اعتماده بالشكل الأساسي على سلاح الجو ما يجبره

للطيران لمسافات طويلة وما يستتبعه من عمليات تزود بالوقود جواً وكذلك التقليل من كمية الأسلحة المحمولة، وهذا ما يشير إليه اليستر كروك الدبلوماسي البريطاني، والعميل السابق في جهاز الـ ام 16 بأنه "لا توجد طريقة اسرائيلية لمواصلة الهجوم على ايران بدون دعم واضح وكبير من الولايات المتحدة"¹³، بينما القدرة الإيرانية للقصف الصاروخي للداخل المحتل هي قدرة طويلة الأمد وتستطيع إحداث دمار هائل في الأصول الإستراتيجية الإسرائيلية.

يذهب المحللين وصانعي السياسة الأمريكيين وكذلك الصهاينة الى المقارنة المادية لاحتساب النتيجة الفعلية لعمليات تبادل الضربات بين الجمهورية الإسلامية والكيان الصهيوني، ويشير البروفسور جيفري ساكس الى "أن إسرائيل لا يمكنها الإستمرار في هذه الحرب ليوم واحد دون دعم الولايات المتحدة الكامل إقتصادياً وعسكرياً ويعتبر أن هذه الحرب هي حرب أمريكية الى حد كبير"، ويفسر كلام نتنياهو على منبر الأمم المتحدة عندما قال: "بأن ذراعنا الطويلة تمتد الى كامل الشرق الأوسط بأنها إشارة الى القوة الجوية الأمريكية والجيش الأمريكي وعدا ذلك فهو تبجح"¹⁴.

وفي هذا المجال يقول توم كاراكو مدير مشروع الدفاع الصاروخي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: "كان عدد الذخائر التي استُخدمت لصد الهجوم الإيراني - الأول - هائلاً ومكلفاً وقد يكون من الصعب تكراره"¹⁵.

أما الوجه الآخر للمتطرفين الذين يؤيدون هجوماً أو حرباً تقودها الولايات المتحدة على الجمهورية الإسلامية من أمثال ريتشارد جولدبرج، المستشار الأول في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات ذات الميول الصهيونية الليكودية في واشنطن - وهي دعوات ردها بعض الشخصيات السياسية الإسرائيلية - إن إسرائيل يجب أن تحصل على كل الدعم الذي تحتاجه من الولايات المتحدة حتى "تتبع حكومة إيران الدكتاتوريات الأخرى في الماضي إلى مزبلة التاريخ"¹⁶.

<https://www.youtube.com/watch?v=l58C9yfESIo>¹³

https://www.youtube.com/watch?v=TZgsLNnzZ_g¹⁴

<https://www.washingtonpost.com/world/2024/04/17/iran-israel-attack-drones-missiles/>¹⁵

<https://www.ap.org/news-highlights/spotlights/2024/israels-strikes-are-shifting-the-power-balance-in-the-middle-east-with-us-support/>¹⁶

ويؤيد نيكولاس كارل الكاتب في أمريكان أنتربرايز فيقول: "إن التهديد الذي تشكله إيران ومحور المقاومة التابع لها سوف يستمر في النمو إلى أن تضع الولايات المتحدة وتنفذ استراتيجية شاملة ومستدامة لمواجهة، والفتل في التحرك من شأنه أن يسلم المبادرة إلى طهران وحلفائها ويسمح لهم بإملاء أين ومتى يصعدون، وتخاطر الولايات المتحدة - من خلال التقاعس - بمواجهة المفاجأة الاستراتيجية في المستقبل بنفس الطريقة التي تعرضت لها عندما هاجمت حماس إسرائيل في السابع من أكتوبر/تشرين الأول"17.

وفي مراجعة الخيار الثاني ببقاء الولايات المتحدة خارج إطار العمل المباشر فكما يبدو أنه قد استنزف الكثير من مستوياته ومراحله، وكل ما قدمته الولايات المتحدة من دعم هائل للكيان لم يؤد إلى تغيير موازين القوى، فالهجمات الإسرائيلية المنسقة بشكل تام وكامل مع الولايات المتحدة لتوجيه ضربات قاصمة لقوى محور المقاومة في محاولة إنهاء المعركة لصالح الولايات المتحدة قد تبين قصورها وإفلاسها، وظهر عدم جدوى هذا الهجوم الإسرائيلي على قوى محور المقاومة لإعلان استسلامها وانهارها وهذا الفشل قد يستدعي دخول الولايات المتحدة أكثر فأكثر إلى المعركة مع ظهور إسرائيل ضعيفة، وهذا ما يؤكد تشاس فريمان: "بأنه على عكس ما تذكره وسائل الإعلام الإسرائيلية فإسرائيل لا تستطيع الدفاع عن نفسها بشكل فعال ضد الهجمات الصاروخية من إيران، ولا تستطيع الدفاع عن نفسها بشكل عام بدون التدخل المباشر للبحرية الأمريكية، والهدف الإسرائيلي اليوم جر الولايات المتحدة إلى الحرب لجعل إسرائيل قوة مهيمنة إقليمية"18.

ويقول في هذا المجال فريدريك كيمبي من معهد الأطلسي بأنه: "مع تطور الأحداث فعلى ما يبدو أن الإستمرار بالوضع الحالي بالنسبة للولايات المتحدة قد أصبح مرهقاً بشكل كبير بالنسبة لها أيضاً، هناك حاجة إلى استراتيجية طويلة الأجل لضمان تقليص حزب الله بشكل دائم - وليس مؤقتاً، كما كان بعد حرب عام 2006 - حتى لا تتكرر هذه الحلقة ببساطة في غضون عقد من الزمان. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تركز الاستراتيجية الأمريكية على استعادة الردع ضد إيران

<https://www.aei.org/articles/iran-is-learning-dangerous-lessons-from-the-israel-hamas-war/>¹⁷

<https://www.youtube.com/watch?v=eyO6XJqRRSg>¹⁸

ووكلائها ليس فقط من قبل إسرائيل، ولكن أيضا من قبل الولايات المتحدة من خلال الرد على كل هجوم، وعلى التأكد من أن التجارة العالمية لا تظل رهينة بشكل دائم للحوثيين وهم يهاجمون السفن في البحر الأحمر"¹⁹.

يلخص بعض المحللين والباحثين السياسيين الأمريكيين المشهد بعدم توفر قدرة أمريكية على تغيير الصورة الحالية من أمثال جون ميرشايمر ودوغلاس ماكغريغور الذين يشيرون بقوة الى الفشل الأمريكي في إدارة الصراع في غرب آسيا، ويعتبرون أن الولايات المتحدة لن تستطيع تحقيق أي تغيير لصالحها على المستويين القريب والبعيد حتى مع دخولها الحرب بالمباشر، وعلى ما يبدو من قراءة الوضع الراهن فإن الولايات المتحدة قد أصبحت في ورطة استراتيجية ستجبرها على الدخول في الصراع المباشر في غرب آسيا، وأن لا خيار أمامها سوى أن تنتقل من حالة التهديد بالحرب التي لم تعد تؤدي الدور المطلوب الى الحرب مباشرة أو على أقل تقدير محاولة إختبار تجاه الجمهورية الإسلامية التي توصف بحسب التعبير الأمريكي بأنها "رأس الأخطبوط الذي امتدت أذرعه الى كامل منطقة الشرق الأوسط وأن الضرب يجب أن يطال مباشرة الرأس الذي تلقت أذرعه ضربات قاسية قد تسمح بتغيير قواعد اللعبة التي جرت أقله خلال العقدين الآخرين".

خلاصة:

في قراءة وجهة النظر الأمريكية لدى العديد من المحللين وصانعي السياسات أن قدرة اسرائيل بالصمود والبقاء قد أصبحت في منخفضة، وأن التدخل الأمريكي المباشر قد أصبح ملحاً وضرورياً للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة ووجودها في المنطقة خصوصاً وأن بقية حلفائها في حالة عدم تفاعل قوي مع الإرادة الأمريكية في مواجهة الجمهورية الإسلامية بسبب عدم قدرتهم على تحمل أي نوع من الخسائر نتيجة الضربات التي قد توجه لهم إذا سمح للولايات المتحدة أو إسرائيل بتوجيه ضربات الى الجمهورية الإسلامية بمساعدتهم أو بفتح أجوائهم.

¹⁹<https://www.atlanticcouncil.org/content-series/inflection-points/israels-dramatic-gains-on-iran-present-a-historic-chance-and-enormous-risks/>

ومن وجهة النظر الأمريكية أن هدف النزاع الحالي - الذي لم يصل الى حده الأقصى - ليس فقط إضعاف إسرائيل بل يصل الى اضعاف نموذج التحالف الأمريكي في المنطقة، وأن هذه المشكلة لن تحل إلا بردع إيران التي استطاعت عبر سلوكها إخراج هذا الصراع من الإطار الذي حاولت الولايات المتحدة حصره فيه على أنه نزاع فلسطيني - اسرائيلي، وبالتالي فإن ما يعتبره الأمريكيين بأن إسرائيل قد استطاعت توجيه ضربات قاسية الى حزب الله حليف إيران الأساسي في المنطقة فهذه هي الفرصة المناسبة لإندفاع كبيره نحو الجمهورية، وإزالة خطرهما القائم الذي يهدد إسرائيل بالمباشر والوجود الأمريكي وحلفائه، وعلى الجانب الآخر فإن ما يظهر من بداية تواجد أمريكي مباشر على الأرض الفلسطينية فهذا يدل على أن الجيش الإسرائيلي فقد المبادرة الإستراتيجية والتي كان يعوّل عليها الأمريكي للمحافظة على هيمنته العالمية في غرب آسيا، فهذا الجيش وصل الى نقطة القتال لأجل القتال فقط بدون تحقيق أي نتائج إستراتيجية على الأرض، وبالتالي فإن الحضور الأمريكي كقوات على الأرض، ومحاولة الدبلوماسية الأمريكية إلى إنهاء الحرب دون أن يميل الميزان الإستراتيجي لصالح محور المقاومة هو مسار حثيث، وفي نفس الوقت يعمل على التحضير للدخول في الصراع المباشر، وأصبح ضمن إدراك الأمريكيين والصهاينة أن الجمهورية الإسلامية خرجت من مربع عدم الرد على الإعتداءات الأمنية أو الأمنية العسكرية المركبة كما حدث مع العلماء النوويين أو مهندسي الصواريخ أو كما حدث مع الشهيد اسماعيل هنية وتراكم الضربات الصاروخية الإيرانية على الكيان المحتل بحسب الصهاينة ستطور كمًا ونوعًا مع ما يعدونه تجارب رمي باتجاه الأهداف الإسرائيلية ومعرفة اسلوب عمل طبقات الدفاع المختلفة، ووقع الأمريكي والإسرائيلي في ضائقة تقلص القدرة على استهداف أهداف إستراتيجية إيرانية لعدة أسباب منها القدرة المادية والنتائج المتوقعة، وثانيًا وهو الأهم عند الأمريكي هو أن الولايات المتحدة خلال العقود السابقة كانت تهرب من المواجهة المباشرة مع أي عدو ذو قيمة وتحمل المسؤولية لحلفائها أو تقوم بتجميع أنواع من التحالفات الدولية ليتحملوا معها الخسائر التي تقع. أما الإنتصارات فكانت دومًا ما تحسب لها، وبالتالي فإن تجربة "حارس الإزدहार" مع اليمن قد فشلت وانسحبت معظم الدول التي شاركت فيه، واليوم لا تجد الولايات

المتحدة قدرة على تشكيل تحالف دولي ولا إقليمي ضد الجمهورية الإسلامية لدرجة أنه ليس هناك أي تداول إعلامي ولا سياسي بهذا الشأن.

فالمفتاح الضائع الذي تبحث عنه الولايات المتحدة في هذه الأثناء عملية رد على الجمهورية الإسلامية دون جرها لحرب إقليمية شاملة ستكون وحيدة فيها وتعرض منشأتها وأصولها وقواتها وقواعدها للضرب والإستهداف بقوة نتيجة لانتشارها من المتوسط الى الخليج الفارسي وتحسب حسابات قدرة محور المقاومة على إحداث ضرر كبير وإيذائها بشدة بالمباشر نتيجة التجربة الصغيرة مع اليمينيين في البحر الأحمر، وما يستتبع هذه الحرب من ضرر على الإقتصاد العالمي وعلى الكيان الإسرائيلي بالمباشر.

وكذلك ينظر الأمريكي الى أن الجمهورية الإسلامية هي حلقة هامة في التحالف الآسيوي الذي يضم الصين وروسيا وإيران، وخاصة أن الولايات المتحدة تنظر اليوم بأهمية كبرى الى المنافسة الإستراتيجية مع الصين في غرب آسيا، خاصة بوجه مبادرة الحزام والطريق الصينية لذلك أطلقت مشروع الممر الهندي الذي يربط الهند بميناء حيفا مروراً بالدول العربية في الخليج وأصقته بمبادرة أبراهام للتطبيع لكي يصبح لديها تماسك استراتيجي إقتصادي وسياسي يستطيع ضبط المنطقة لمدة طويلة زمنياً وهذا ما يضاف الى الصراع الإقتصادي على المنطقة وهذا ما أشار إليه الإمام الخامنئي في خطابه الأخير، مما يشير بقوة الى أن الصراع أبعد من ما يحاول الأمريكي أن يؤطره بأنه صراع فلسطيني - إسرائيلي لذا فإن الجمهورية الإسلامية بالنسبة لموقعها الجيوسياسي أصبحت عقدة أساسية في مواجهة الهيمنة الأمريكية العالمية ومشاريعها للسيطرة المستدامة لذلك فإن التوجه الإستراتيجي الأمريكي قد بدأ يذهب نحو الصدام معها وبقوة وهذا ما أشار إليه مدير مشروع استراتيجية إيران جوناثان بانيكوف في معهد الأطلسي، بأنه يجب تزويد الرئيس الأمريكي القادم "باستراتيجية أمريكية استراتيجية وشاملة وثنائية الحزبية تجاه إيران"²⁰.

CHARTING A COURSE Strategic Choices for a New
Administration Edited by R.D. Hooker, Jr

The Changing Nature of Warfare Michael A. McDevitt W. Eugene
Cobble H. H. Gaffney Ken E. Gause

PRESERVING THE BALANCE A U.S. EURASIA DEFENSE
STRATEGY ANDREW F. KREPINEVICH

The Case for Offshore Balancing A Superior American Grand
Strategy John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt

**RINGS OF FIRE A CONVENTIONAL MISSILE
STRATEGY FOR A POST-INF TREATY WORLD**

Thoughts on grand strategy williamson murray

The Future of Conflict T.X. Hams

American Defense Policy and Strategy F. J. Hoffman

On Grand Strategy" by John Lewis Gaddis"

**COOPERATIVE SECURITY 2.0 MATERIALS FOR UBC-
SIIA WORKSHOP SH ANGH AI, 8-10 NOVEMBER 2013**

**REIMAGINING US STRATEGY IN THE MIDDLE EAST
.RAND**

**THE BUSH DOCTRINE: SELECTIVE ENGAGEMENT IN
THE MIDDLE EAST By Kenneth W. Stein***

**The Missing Element in Crafting National Strategy A Theory
of Success By Frank G. Hoffma**

**Why American Grand Strategy Has Not Changed: Porter,
Patric**

7 Deadly Scenarios Andrew Krepinevich .

**STRATEGIC THEORY FOR THE 21st CENTURY: THE
LITTLE BOOK ON BIG STRATEGY Harry R. Yarger**

Offshore Balancing Revisited Christopher Layne

التوازن الخارجي للولايات المتحدة في النظام الدولي المعاصر – الجزء الأول

[/https://www.geopolitica.info/us-offshore-balancing](https://www.geopolitica.info/us-offshore-balancing)

**استراتيجية الأمن القومي الأميركية بعد الحادي عشر من سبتمبر: من جورج دبليو
بوش إلى دونالد ترامب.**

[/https://www.geopolitica.info/us-offshore-balancing-part-two](https://www.geopolitica.info/us-offshore-balancing-part-two)

**Managed Competition: A U.S. Grand Strategy for a
Multipolar World - Quincy Institute for Responsible Statecraft**

**Selective Engagement A Strategy to Address a Rising China
Maj Christy jones, UsaF**